14-13 ديسمبر/كانون الأول 2022
فندق ومنتجع موڤنبيك البدع، الكويت

جهاز حماية المنافسة
COMPETITION PROTECTION AGENCY

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

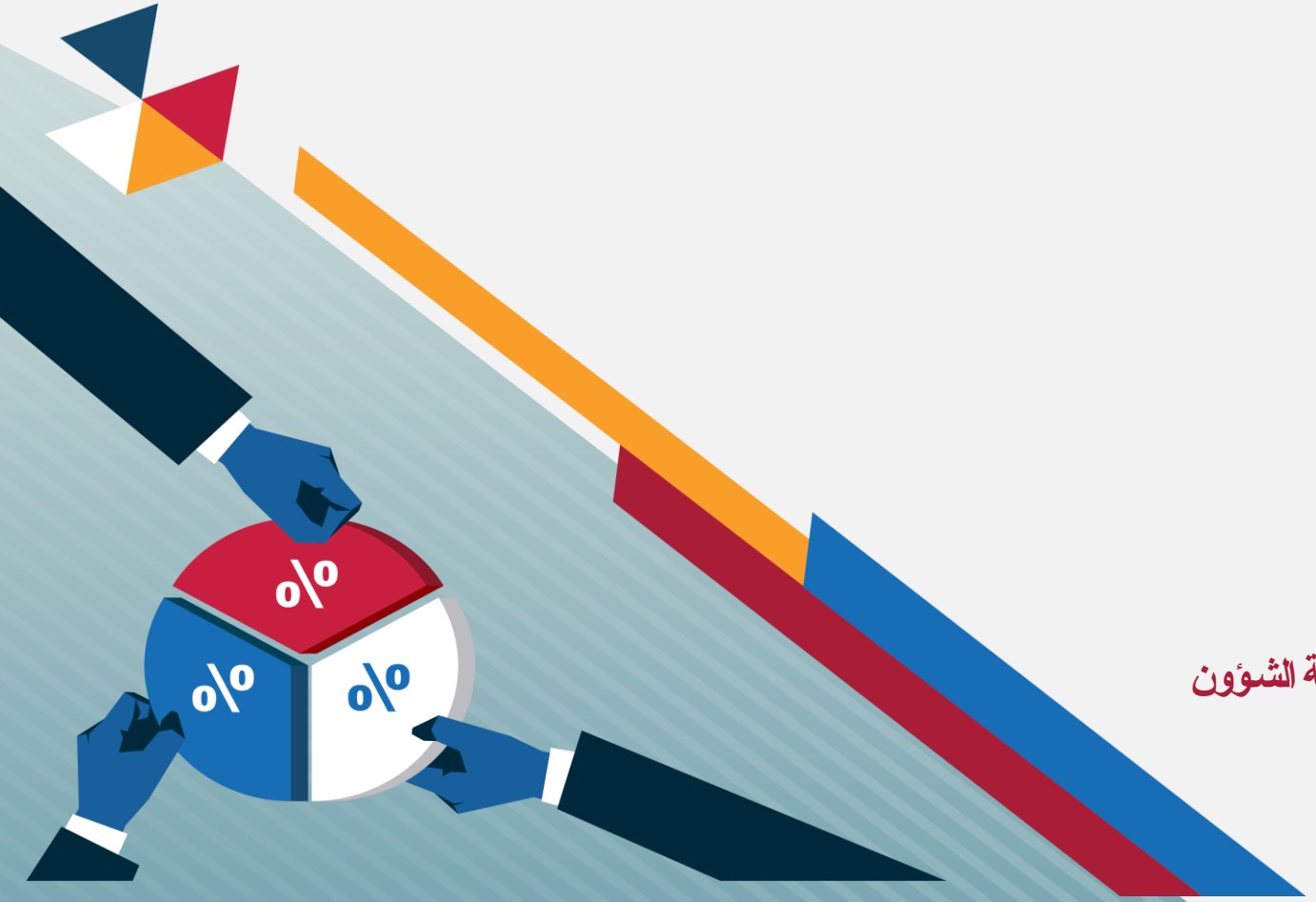

مؤتمر تعزيز المنافسة
التحديات والطموح

السيدة نتالي خالد، منسقة مشروع تحسين المنافسة وحماية المستهلك ومسؤولة الشؤون الاقتصادية، الإسكوا

الجلسة الاولى

الجزء الاول: الأطر التشريعية لبيئة الاعمال في دولة الكويت – قانون المنافسة

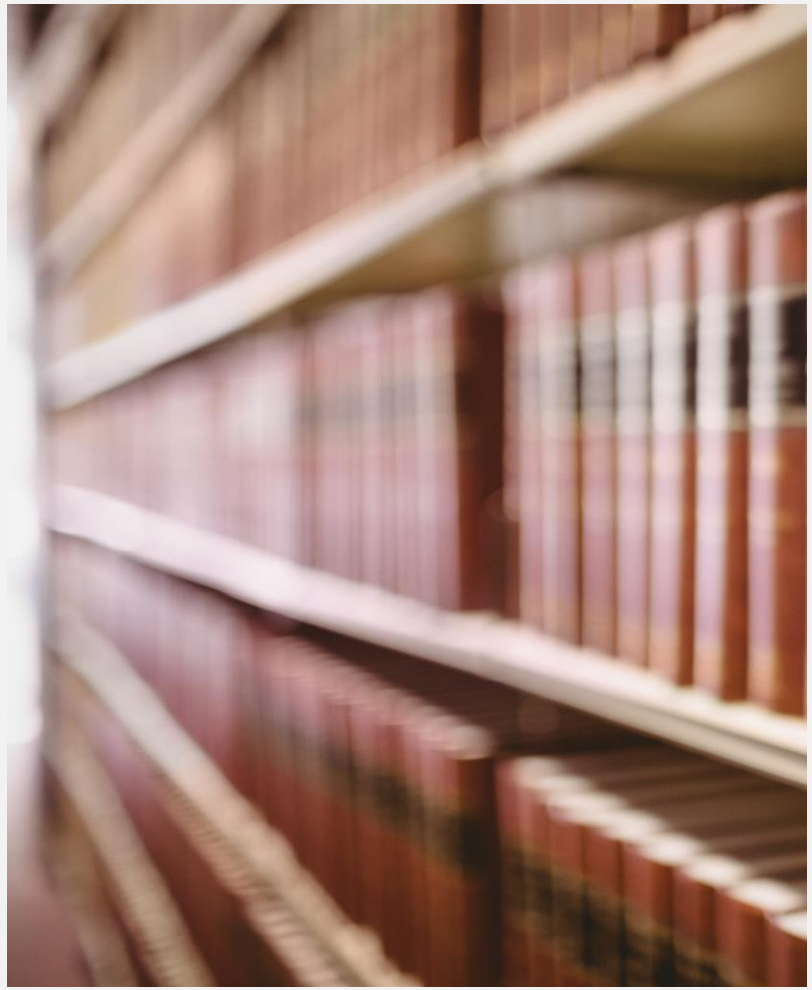

الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

المنهجية - قانون المنافسة

السيدة نتالي خالد، منسقة مشروع تحسين المنافسة وحماية المستهلك ومسؤولة الشؤون الاقتصادية، الإسكوا

المنهجية

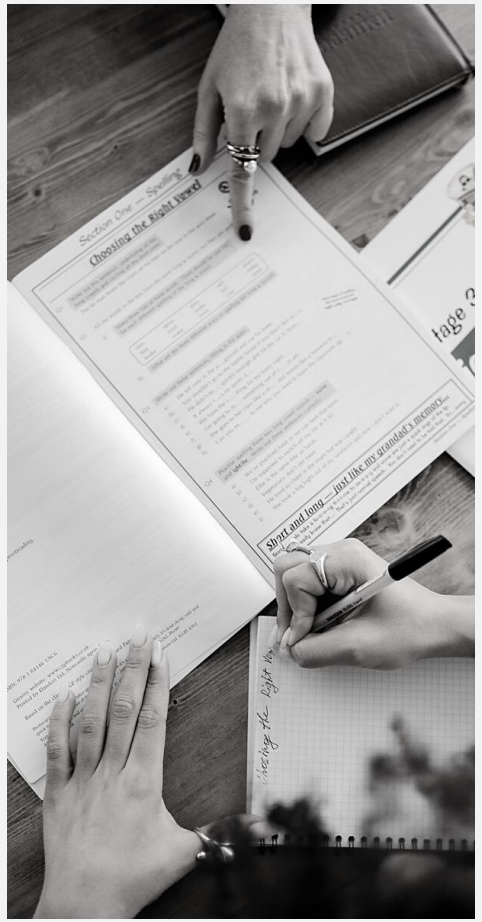

تضمن البحث أربعة مراحل

← جمع المعلومات المتاحة من نقاط أتصال الاسكوا في كل دولة عربية
← تجميع القوانين واللوائح والسياسات الرئيسية لاستخدامها
← إنشاء مؤشرات رئيسية لمصفوفة التقييم وفقًا للمعايير الدولية
← فرز المعلومات وربطها من خلال مقابلات معمقة مع المسؤولين والإداريين وأصحاب المصلحة المعنيين في كل بلد.

مؤشرات قانون المنافسة

وضعت مؤشرات تقييم الأطر التشريعية بناءً على:

- المؤشرات الجديدة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لقانون وسياسات المنافسة.
- القانون النموذجي بشأن المنافسة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
- مجموعة مبادئ الأمم المتحدة الخاصة بالمنافسة.

مصفوفة التقييم

بعد جمع وبناء ومراجعة وتحليل مؤشرات المنافسة، التي بلغ عددها 56 (مؤشر)، تم اشتقاق العناوين الرئيسية منها. تعتمد درجة العنوان الرئيسي، الذي يعرض الحالة العامة للإطار التشريعي للمنافسة في بلد ما، على متوسط درجات مكونات تقييم المنافسة:

- ❑ قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية؛
- ❑ قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار.
- ❑ الكارتلات والسلوك المناهض للمنافسة.
- ❑ اتفاقيات التجارة الدولية.
- ❑ التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم؛
- ❑ اللوائح التنظيمية الاندماج الشركات
- ❑ حماية العمل.

أما بالنسبة للنتائج

استندت سلسلة النتائج على افتراض أن المؤشرات الدولية وقوالب القانون النموذجية تعتبر "قوية جدًا". لذلك، تم صياغة الأسئلة للاستفسار عما إذا كان هناك تشريع من هذا القبيل،

والتمست الأسئلة إجابات ثنائية (نعم، لا، أو غير متوفر):

- ❑ تعني **N / A** عدم وجود معلومات كافية بخصوص الإطار التشريعي المعين في البحث، أو أن الخبراء الذين أجريت معهم مقابلات لم يعطوا معلومات هامة أو واضحة حول الموضوع.
- ❑ أعطيت الاجابات بـ »**نعم**« نقطة واحدة
- ❑ أعطيت الإجابات **"لا"** صفرا.

تم استخدام علامة وصفية كون أن هدف التقرير هو تزويد البلدان بوصف لأطرها التشريعية بالمقارنة مع المعايير الدولية **"القوية جدًا"**، لا الى مقارنتها بعضها البعض

تم استخدام علامة وصفية حيث ان التقرير يهدف إلى تزويد البلدان بوصف لأطرها التشريعية بالمقارنة مع المعايير الدولية **"القوية جدًا"**، لا الى مقارنتها بعضها البعض

3 إلى 3.99	معتدل	الإطار التشريعي في مرحلة تطور بالمقارنة مع المعايير الدولية القوية جداً. وتشير مرتبة «معتدل» أن فئات التشريعات أو التشريعات الفرعية تقع في منزلة ما بين «الابتدائي» و«المتطور».
4 إلى 4.99	متطور	تشير مرتبة « متطور» أن الكثير من الأطر التشريعية في مرحلة متقدمة وقريبة من المعايير القوية والقوية جداً التي توصي بها القياسات الدولية.
5 إلى 5.99	قوي	الأطر التشريعية التي تُدرج في مرتبة «قوي» هي الأقرب إلى المعايير القوية جداً التي توصي بها المبادئ التوجيهية والمؤشرات الدولية، كما يشير ذلك أن وضع فئات التشريعات أو التشريعات الفرعية المعنية قوي.
6 إلى 7	قوي جداً	تعني مرتبة «قوي جداً» أن الأطرالتشريعية تتطابق مع المبادئ التوجيهية والمؤشرات الدولية أوأنها قريبة منها. وإذا كان المرتبة لبلد مرتبة «قوي جداً» لفئة تشريعات رئيسية، كمثل « اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات»، فأن ذلك يدل على أن هذه الفئة مطابقة للمؤشرات الدولية وقوالب القانون النموذجي.

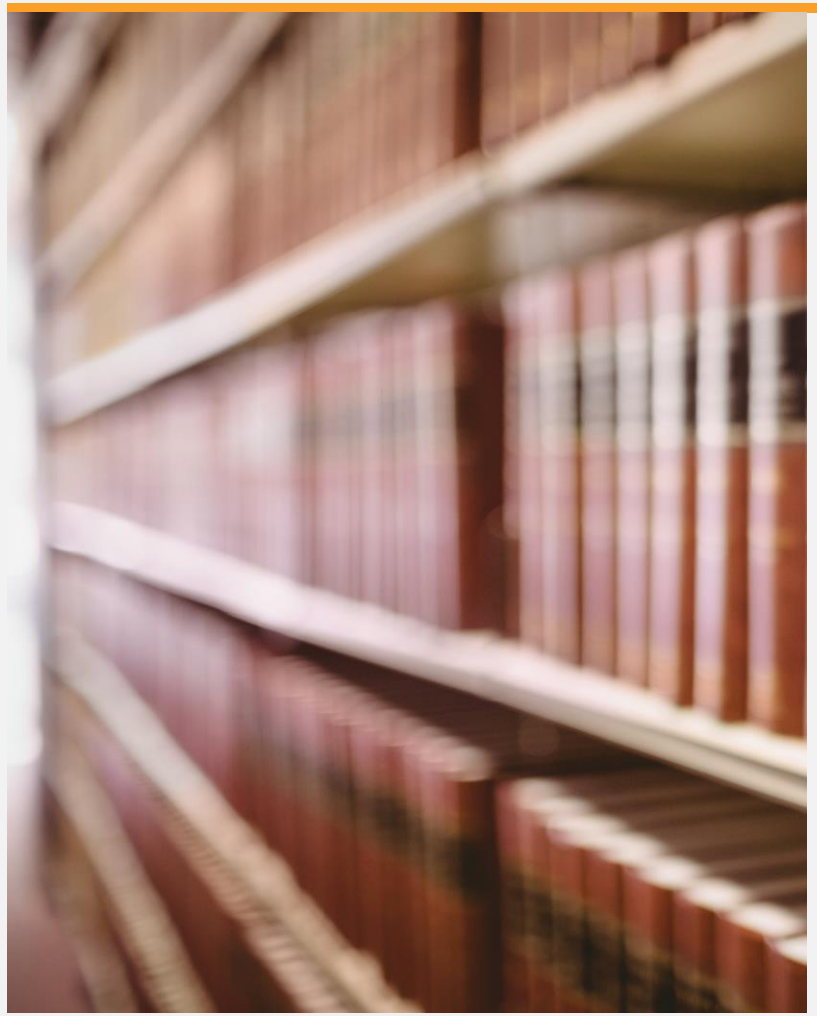

الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

قانون المنافسة – الموجز القطري لدولة الكويت

السيدة نتالي خالد، منسقة مشروع تحسين المنافسة وحماية المستهلك ومسؤولة الشؤون الاقتصادية، الإسكوا

جهاز حماية المنافسة
COMPETITION PROTECTION AGENCY
ازدهار البلدان كرامة الإنسان
الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

النتائج الاولية

| العناوين الرئيسية

- **المنافسة**
- قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية؛
- قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار.
- الكارتلات والسلوك المناهض للمنافسة.
- اتفاقيات التجارة الدولية.
- التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم؛
- اللوائح التنظيمية الاندماج الشركات
- حماية العمال.

2020		2022	
5.09	**قوي**	**5.90**	**قوي**
5.09	قوي	6.36	قوي جداً
4.67	متطور	5.60	متطور
5.00	قوي	6.13	قوي جداً
5.44	قوي	6.36	قوي جداً
5.60	قوي	5.60	قوي
3.50	معتدل	3.50	معتدل
5.83	قوي	7.00	قوي جداً
4.67	متطور	4.00	متطور

تحليل النتائج الاولية

نقاط التحول في المؤشرات

قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية :

	تقييم 2020	تقييم 2022
هل توجد مواد تشريعية في أي من التشريعات القائمة تحدد "السلوك المضاد للمنافسة" والمفاهيم ذات الصلة مثل "التواطؤ" و "الاستبعاد" و / أو الممارسات المماثلة الأخرى؟	- الفصل 2 (قانون 2007) يحدد السلوك المناهض للمنافسة والسلوك الاحتكاري. لكنها لا تستخدم المصطلحات الدقيقة	• تحدد المادة 1 من القانون 72/2020 الممارسات التالية: الاتفاقات الرأسية والأفقية ، مركز الهيمنة ، الممارسات المنسقة ، السيطرة (ممارسة التأثير الحاسم) ، التركز الاقتصادي. • تحظر المادة 5 الاتفاقات الأفقية بتصنيفها على أنها ممارسات غير تنافسية مثل ؛ تثبيت الأسعار ، تخصيص السوق ، التلاعب بالعطاءات ، إصلاح الإنتاج ، الحد من الاستثمارات ، إلخ. • المادة 5 (هـ) تحظر التواطؤ.
هل هناك مواد تشريعية تؤكد استقلالية هيئة الإشراف على تنفيذ قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية؟ (المؤسسات)	المادة 10 ألحقت الجهاز بوزير التجارة والصناعة	• تنص المادة 15 من قانون 72/2020 على أن الهيئة مستقلة و تخضع لإشراف الوزير
هل هناك تشريعات وطنية وإقليمية و/أو دولية تتعلق بآليات إنفاذ المنافسة؟ (الاتفاقات الدولية)	يحدد القانون 1/2007 الآلية من خلال تحديد العقوبات	• تقدم المواد 26 إلى 38 من القانون 72/2020 آلية التنفيذ (التحقيقات ودراسات السوق). • كما يقدم الجزء 3 (المواد 28 إلى 118) من اللائحة التنفيذية 14/2021 آليات الإنفاذ فيما يتعلق بالعديد من مسائل المنافسة. • تحدد المادة 28 من اللائحة التنفيذية 14/2021 دور واختصاصات المجلس التأديبي.

تحليل النتائج الاولية

نقاط التحول في المؤشرات

قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار:

	تقييم 2020	تقييم 2022
هل "الاحتكارات" و "الهيمنة" معرفة بوضوح في التشريعات القائمة؟ (التعاريف)	المادة 4 من القانون 10/2007؛ توصف أفعال الاحتكار بالسلوك المناهض للمنافسة.	• لا يوجد تعريف واضح في حد ذاته للاحتكار. • تم تحديد ومنع الممارسات الاحتكارية (بجميع أشكالها) وجرى تحديد آثارها بوضوح (المادة 15). • المادة 1 من القانون تعرف الهيمنة. المادة 8 تحظر أساءة أستخدام الهيمنة و المادتان 51 و 52 من اللائحة التنفيذية تحدد أمثلة على إساءة استخدام استخدام الهيمنة وتضع معايير لدراسة وضع الهيمنة.
هل ينخرط القضاء عندما تحدث انتهاكات تتعلق بمكافحة الهيمنة و/أو ممارسات الاحتكار؟ (الشفافية)	نعم بحسب قانون 10/2007، ولكن غير واضحا	• تشير المادة 33 من القانون 72/2020 إلى أن النيابة العامة تختص وحدها بالتحقيق والادعاء في الجرائم المنصوص عليها في القانون. • كما تشير المادة 107 من اللوائح التنفيذية 14/2021 إلى أنه يمكن لسلطة المنافسة إحالة أي شكوى إلى مكتب المدعي العام (بناءً على التقييم).
هل ممارسات "التركز الاقتصادي" محددة بوضوح في التشريعات القائمة؟ (التعاريف)	مؤشر جديد	• تعطي المادة 1 من قانون المنافسة (72/2020) تعريفاً للتركز الاقتصادي. • يحدد الجزء الثالث (المواد من 10 إلى 14) من القانون 72/2020 معايير وشروط التركيز الاقتصادي.

تحليل النتائج الاولية

نقاط التحول في المؤشرات

الكارتلات والسلوك المخل بالمنافسة :

	تقييم 2020	تقييم 2022
هل هناك مواد تشريعية تحدد "الكارتلات" و "الاتفاقيات المانعة للمنافسة" مع أي من التشريعات القائمة؟	وصفت المادة 4 من القانون 10/2007 الاتفاقات المخالفة للمنافسة على الرغم من عدم استخدام المصطلح الدقيق.	• لم يتم تعريف الكارتلات في حد ذاتها. • تحظر المواد من 5 إلى 8 من القانون 72/2020 الاتفاقيات المانعة للمنافسة (أفقيًا / رأسيًا ، إساءة استخدام الهيمنة).
هل الاتفاقات العمودية والأفقية محددة في قانون المنافسة؟ (التعاريف)	مؤشر جديد	• تعطي المادة 1 من قانون المنافسة (72/2020) تعريفاً للاتفاقيات الرأسية والأفقية.

تحليل النتائج الاولية

نقاط التحول في المؤشرات

ممارسات إنفاذ المنافسة :

	تقييم 2020	تقييم 2022
هل أي من الأهداف أو السياسات الموجهة للمنافسة تمتثل (لا تتعارض) مع الالتزامات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية الأخرى؟ (الاتفاقات الدولية)	لا جواب	• تستند و تتوافق جميع التعديلات عبر قانون 72/2020 والائحة التنفيذية 14/2021 (كمبادئ وآليات إنفاذ) مع الالتزامات الوطنية والدولية.
هل هناك أي استثناءات لممارسات إنفاذ المنافسة؟	المواد 5 و 6 من قانون 2007 (لم تكن واضحة وموسعة)	• المادة 4 من القانون 72/2020 تعفي الشركات المملوكة من الدولة والمرافق العامة. • تقدم المادة 9 أيضًا إعفاءات (حسب الطلب) بناءً على معايير وشروط محددة. • تحدد المواد 53 إلى 68 من اللائحة التنفيذية 14/2021 شروط ومعايير تقديم وتقييم "طلب الإعفاء" من تطبيق المواد 6 و 7 و 8 من قانون 72/2020.

تحليل النتائج الاولية

نقاط التحول في المؤشرات

اتفاقات التجارة الدولية:

	تقييم 2020	تقييم 2022
هل هناك آليات واضحة وفعالة للتعامل مع الانتهاكات أو المنازعات الناشئة في إطار اتفاق تجاري دولي؟ (الإنفاذ)		• ينظم الفصل 9 من اتفاقية التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي وسنغافورة تسوية المنازعات الناشئة عن أحكام الاتفاقية (بما في ذلك أحكام المنافسة).
هل تتعارض السياسات المتعلقة بدعم الإنتاج المحلي مع الالتزامات في الاتفاقات التجارية الدولية؟ (الاتفاقات الدولية)		• وفقًا للمادة 5.2 (النطاق والتغطية) من اتفاقية التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي وسنغافورة، لا يتم تطبيق الأحكام على الإعانات أو المنح التي يقدمها أحد الأطراف.
هل هناك في إطار اتفاقات التجارة الدولية أية إعفاءات تتعلق بقطاعات أو مؤسسات وطنية محددة؟		• الفصل 6 (المشتريات الحكومية) من الأتفاقية بين دول مجلس التعاون الخليجي/سنغافورة، المادة 6.3 (النطاق والتغطية)؛ لا ينطبق هذا الفصل على: شراء أو الاستحواذ على الوكالة المالية أو خدمات الإيداع، أو الخدمات المتعلقة ببيع الدين العام واسترداده وتوزيعه، بما في ذلك القروض والسندات الحكومية، والأوراق المالية، أوراق، ألخ....

تحليل النتائج الاولية

نقاط التحول في المؤشرات

اللوائح التنظيمية لأندماج الشركات:

	تقييم 2020	تقييم 2022
هل أي من التشريعات القائمة واضحة ومختصرة ودقيقة في تحديد معايير الموافقة على الاندماجيات لدى حدوثها؟ (التعاريف)	نعم – حسب قانون 10/2007، عندما لا يكون للأندماج أي ضرر و تأثير سلبي على المنافسة.	• تحدد المواد من 69 إلى 86 أصول واضحة ومتعمقة لمراجعة عمليات الاندماج. (طلب الموافقة على التركز الاقتصادي/ سرية المعلومات والبيانات في الطلب/ الفحص الرسمي لطلب التركز الاقتصادي/حق لأطراف الثالثة تقديم اعتراضات (المادة 83)/ دراسة الملف والسوق). • تذكر المادة 86 الخيارات الثلاثة لقرار للجهاز بناءً على التقييم: الموافقة، الموافقة المشروطة، الرفض المبرر لطلب التركز الاقتصادي.
هل يأخذ أي من التشريعات القائمة المتعلقة بالاندماجيات في عين الأعتبار آثار الاندماج على الأسعار والعمالة والصادرات والاستثمار والقدرة التنافسية دولياً؟ (التعاريف)	لا يوجد	• تشير المادة 84 من اللائحة التنفيذية 14/2021 إلى المعايير المعتمدة في دراسة التركز الاقتصادي وهي؛ الحصة السوقية للأطراف، الحواجز الجمركية، التأثيرات على الأسعار، الحواجز أمام المنافسين، التأثيرات على مصالح المستهلكين، إلخ...

تحليل النتائج الاولية

نقاط التحول في المؤشرات

اللوائح التنظيمية لأندماج الشركات:

	تقييم 2020	تقييم 2022
هل يوجد تعريف واضح في التشريع القائم فيما يتعلق بالتغيير في السيطرة (سواء بحكم الواقع أو بحكم القانون)؟(التعاريف)	لا يوجد	• تقدم المادة 1 من قانون المنافسة (72/2020) شرحًا للسيطرة. كما أن ممارسات التغيير في السيطرة مذكورة في المادة 10 من القانون (في سياق تعريف التركز الاقتصادي).
هل هناك تشريعات وطنية تتضمن نظام الابلاغ ما قبل الاندماج؟ (القوانين/المراسيم)	لا يوجد	• وفقًا للمواد 76 و 77 و 78 من اللائح التنفيذية 14/2021 ، هناك واجب للإخطار المسبق للاندماج قبل 60 يومًا من إتمام صفقة الاندماج إلى جهاز المنافسة (إذا استوفت أيًا من عتبات المبيعات المحددة في القرار رقم 26/2021).

تحليل النتائج الاولية

نقاط التحول في المؤشرات

حماية العمال:

	تقييم 2020	تقييم 2022
هل أي من التشريعات متعلقة بالمنافسة تضمن حماية أساسية لسوق العمل داخل الدولة؟ (التعاريف)		• تحمي المادة 50 من قانون العمل الكويتي 6/2010 الموظفين في حالة عمليات الاندماج (في حالة بيع المنشأة أو دمجها مع منشأة أخرى أو نقلها عن طريق الميراث أو التبرع أو أي إجراء قانوني آخر، يظل عقد العمل ساري المفعول وفقًا لذلك. تنتقل شروط والتزامات وحقوق صاحب العمل الأصلي تجاه العمال إلى صاحب العمل الذي حل محله).

نقاط قوة نظام المنافسة في الكويت

قانون المنافسة في الكويت أصبح من القوانين القوية بحيث ان أبرز مبادئه والمعايير المتبعة أصبحت مطابقة للمبادئ والمعايير المعتمدة في دول الاتحاد الاوروبي و بعض الدول العربية كالمملكة العربية السعودية و مصر. اذاً، ان ابرز نقاط القوة هي:

- نطاق تطبيق القانون أصبح أوسع بحيث ان القانون يطبق على أي سلوك أو اتفاق خارج الكويت إذا أدى إلى منع أو تقييد أو الإضرار بحرية المنافسة في الكويت
- يحظر القانون أي اتفاق بين أي كيانات، سواء كانت أفقية أو رأسية، إذا كان من شأنه أن يؤدي إلى الإضرار بالمنافسة
- يحظر القانون أنواعًا محددة من الاتفاقيات الأفقية باعتبارها مانعة للمنافسة في حد ذاتها، بما في ذلك تثبيت الأسعار، والتلاعب بالعطاءات، الخ...
- يحظر القانون على أي شركة لها مركز مهيمن في السوق القيام منفردة بأي سلوك من شأنه أن يتسبب في ضرر للمنافسة
- نظام الدمج و الاستحواذ اصبح واضح عبر المعايير المتبعة لتقييم الاثار ونظام الابلاغ (العتبات المحددة)

بعض التوصيات لمعالجة نقاط الضعف

- نوصي بتضمين المادة 1 من القانون واللائحة التنفيذية بعض التعاريف خصوصاً تلك المتعلقة الاحتكارات والكارتالات.
- نوصي جهاز المنافسة بعقد مذكرات تفاهم والتنسيق مع هيئات أدارية أخرى في الكويت لضبط الاسواق بفعالية.
- نوصي بتوضيح بعض النقاط المتعلقة بالاعفائات الممنوحة في المادة 4 من القانون خصوصا لجهة المرافق العامة
- نوصي بتوضيح أكثر كيفية أكتساب شخص أو أكثر السيطرة المباشرة أو غير المباشرة في المادة 10
- نوصي بتوضيح كيفية تطبيق الاعفائات (المتعلقة بالتركزات الاقتصادية) في المادة 11 من قانون المنافسة، خصوصاً لجهة مراقبة الشركات التي تقوم بأعادة هيكلة للديون
- نوصي بتوضيح وأقرار مزيد من التشريعات لحماية الموظفين.

كيف يمكن الاستفادة من تقارير والبوابة التشريعية التي أطلقتها الاسكوا؟

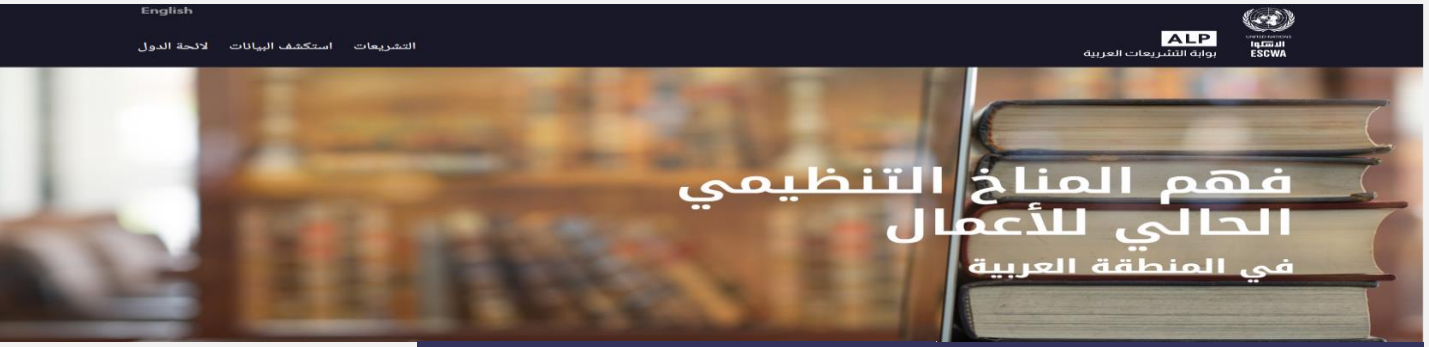

- تقارير بيئة الاعمال، ستمكن الكويت من معرفة الثغرات التشريعية المتعلقة بقانون المنافسة

- كما ان البوابة التشريعية ستمكن الكويت من الوصول إلى مرجع للأطر التنظيمية النافذة في المنطقة والمتعلقة ببيئة الأعمال. وستتيح الاطلاع السريع على معلومات بشأن القرارات والتشريعات والمراسيم التشريعية المتعلقة بالمنافسة.

- سيكون لكل دولة عربية لوحة تستعرض أهم الارقام التي حصلت عليها تشريعات المنافسة. بناءً على هذه الارقام سيتم تحديد الثغرات التشريعية لمعالجتها.

- ستمكن البوابة صناع السياسات في الكويت من الاستفادة من التشريعات الاخرى الموجودة من أجل أقتراح تعديلات ومعالجة الثغرات.

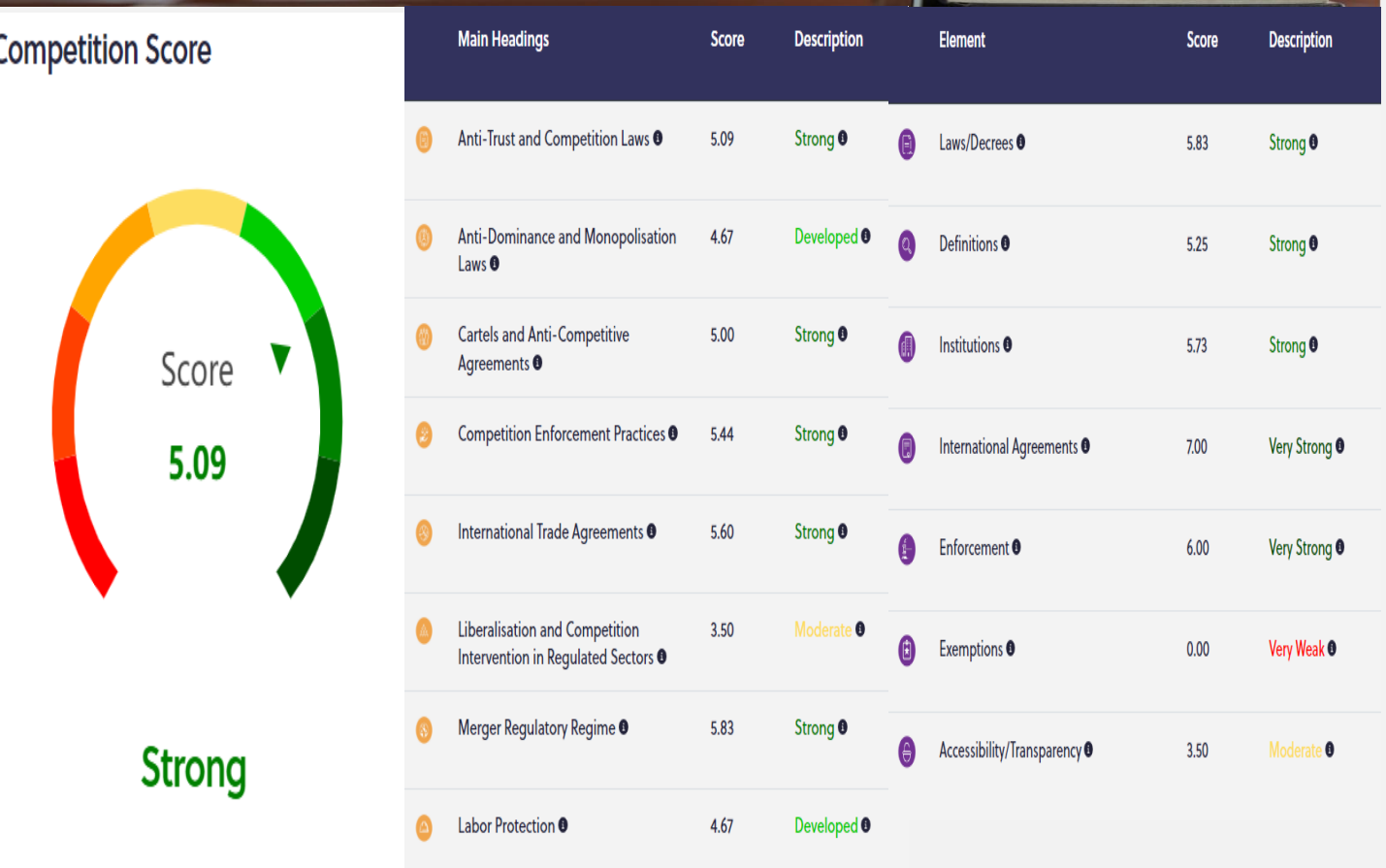

كلمة ختامية:

- إنشاء إطار قانوني متماسك والاستفادة من أفضل الممارسات الدولية لتعزيز سياسات المنافسة وتطويرها أمر مهم للغاية.

- لأقرار، تعديل، وتنفيذ القوانين أهمية كبيرة كون تشريعات المنافسة تشكل بيئة حاضنة للتطور والتقدم.

الموجز القطري - دولة الكويت

شكراً لكم